

Distr.: General
4 May 2011
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أتشرف بأن أوجه إليكم طيه الرسالة المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ التي تلقيتها من الممثل السامي لبوسنة والمهرسك والتي يحيل بها التقرير التاسع والثلاثين المتعلق بتنفيذ اتفاق السلام خلال الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر المرفق). وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هاتين الوثيقتين.

(توقيع) بان كي - مون

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٩ أيار/مايو ٢٠١١.



رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي للبوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير المقدمة من الممثل السامي عملاً بالمرفق ١٠ من اتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه التقرير التاسع والثلاثين (انظر الضميمة). وأرجو ممتناً أن تعملوا على تعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا تقرير الخامس إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

وبالإضافة إلى المعلومات المقدمة في التقرير المرفق، يسرني أن أزودكم بأي معلومات أخرى إذا ما طلبتم أو طلب عضو من أعضاء المجلس أياً من هذه المعلومات، وأن أرد على أي أسئلة بشأن مواد التقرير.

(توقيع) فالنتين إنزكو

التقرير التاسع والثلاثون للممثل السامي للبوسنة والهرسك

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. وبصرف النظر عن تحرير تأشيرات الدخول، الذي بدأ نفاذه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فقد عجزت السلطات عن معالجة أي من الإصلاحات التي طال انتظارها. ونتيجة لذلك لم يكن هناك أي تقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي. وبوجه خاص، لم يحرز أي تقدم في معالجة الإصلاحات الرئيسية اللازمة لإحراز مزيد من التقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، كتنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية "سيديتش وفينتشي"، واعتماد وتنفيذ القوانين على مستوى الدولة بشأن إجراء تعداد للسكان والمعونة التي تقدمها الدولة. وبالمثل، ما فتئ إنحاز الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإقفال مكتب الممثل السامي يتعثر.

وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكثيف الإجراءات القانونية والسياسية التي اتخذتها جمهورية صربسكا والتي تتحدى فيها مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك واختصاصاتها وقوانينها، وسلطة الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا استنتاجات برلمانية واتخذت قرارا بإجراء استفتاء يحتمل أن يرفض سلطة محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في تلك المحكمة، وكذلك سلطات الممثل السامي، وبخاصة القوانين التي يسنها الممثل السامي. وتتعارض هذه الإجراءات مع الاتفاق الإطار العام للسلام - المرفقان ٤ و ١٠. وبالإضافة إلى ذلك، برزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحديات أخرى من جمهورية صربسكا تتصل بالمرفقات ٢ و ٤ و ١٠ من الاتفاق الإطار العام للسلام.

ومنذ الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، زاد استخدام الخطاب ذي النعرة القومية والمسبب للفرقة زيادة كبيرة في كلا الكيانين، وارتفع في بعض الأحيان إلى درجة التحريض على الكراهية. ودعت سلطات جمهورية صربسكا علنا لانحلال الدولة، والتشكيك في سلامة وسيادة البوسنة والهرسك ودحض شرعية المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك وغيرها من مؤسسات الدولة. وما فتئ زعماء سياسيون آخرون في جمهورية صربسكا يشككون في كثير من الأحيان باستدامة البوسنة والهرسك. كما واصل

نفس القادة تحدي قرارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية التي وصفت المجزرة التي تعرض لها البشناق الذين لجأوا إلى المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في سريرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥ بأنها إبادة جماعية.

وزاد القادة السياسيون في الاتحاد أيضا من خطابهم الحماسي، وبعد الانتخابات العامة كانت هناك دعوات لإقامة كيان ثالث [كرواتي]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، قام حزبان من الكروات البوسنيين، هما الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠، بقيادة تنظيم جمعية وطنية كرواتية في موشتار لتسليط الضوء على عدم رضاهما عن موقف كروات البوسنة في البوسنة والهرسك. واشتكوا من الطريقة التي تم فيها تشكيل سلطات الاتحاد ودعوا إلى إنشاء وحدة اتحادية ذات أغلبية كرواتية من خلال إجراء تغييرات دستورية.

وفي أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، توترت العلاقات داخل الاتحاد بسبب المأزق السياسي حول تشكيل الحكومة. إذ قام الحزبان الديمقراطيان الكرواتيان، في انتهاك لدستور الاتحاد، بمنع تشكيل مجلس شعوب الاتحاد عن طريق عرقلة انتخابات مندوبي جمعيات الكانتونات ذات الأغلبية الكرواتية لهذه الهيئة. وقد حال هذا بدوره دون تشكيل السلطات الاتحادية في الوقت المناسب، بعد أن تم انتخابها في آذار/مارس ٢٠١١. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أي بعد الانتخابات بأكثر من ستة أشهر، لا يزال لم يتم تعيين جميع المندوبين إلى مجلس شعوب الاتحاد. وبالمثل، فإن العديد من المناصب الحيوية في الاتحاد لا تزال شاغرة بسبب الخلافات حول التمثيل العرقي في هذه المؤسسات.

وقد أدى الجو السياسي السليبي إلى فشل الأطراف في تشكيل حكومة على مستوى الدولة منذ انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومنذ الانتخابات، لا تزال هناك حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال على مستوى الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لا تقوم بعملها في الأشهر الستة الماضية، ولم يتم تعيين المندوبين في مجلس شعوب البوسنة والهرسك من مجلس شعوب البرلمان الاتحادي. وبناء على ذلك، لم يعتمد أي تشريع على مستوى الدولة خلال الأشهر الستة الماضية. وبالمثل، لم تعتمد أي ميزانية عادية للدولة. وعلى صعيد أكثر إيجابية، فإن مجلس الرئاسة الجديد للبوسنة والهرسك، الذي ينتخب مباشرة، يقوم بعمله، وقد تحسن التعاون بين أعضائه الثلاثة بالمقارنة مع الولاية السابقة.

ولم يستوف أي من الأهداف المعلقة والشروط اللازمة لإقفال مكتب الممثل السامي خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى العكس من ذلك، كان هناك تراجع في ما يتعلق بممتلكات الدولة والدفاع، وكانت هناك صعوبات في تنفيذ أهداف تحقيق الاستدامة المالية وسيادة القانون. وقد اتخذت حكومة جمهورية صربسكا خطوات من جانب واحد لتنظيم أملاك الدولة من خلال اعتماد قانونها الخاص بها للأملاك الدولة. وإذا ما نفذ هذا القانون، سيصبح إنجاز اثنين من الأهداف المحددة كشرط مسبقة لإغلاق مكتب الممثل السامي - وخاصة الشروط التي تتعلق بقسمة أملاك الدولة وقسمة ممتلكات الدفاع - أمرا صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا. وفيما يتعلق ببرتسكو، فقد امتثلت جمهورية صربسكا لقرارات الممثل السامي المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن إمدادات الكهرباء إلى مقاطعة برتسكو. ومع ذلك، فإن جمهورية صربسكا لا تزال ترسل إشارات تثير تساؤلات حول التزامها بالأحكام الأساسية لقرار التحكيم النهائي بشأن برتسكو.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك من خلال استمرار وجودها، طمأنة المواطنين بأن البيئة في البلاد لا تزال آمنة على الرغم من الوضع السياسي المتوتر. ولا يزال الممثل السامي يؤيد تمديد الولاية التنفيذية لقوة الاتحاد الأوروبي.

أولا - مقدمة

١ - هذا هو تقرير الخامس إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي بشأن البوسنة والهرسك - وكذلك منصب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي - في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويقدم هذا التقرير وصفا سرديا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في التقارير السابقة، وسجلا للتطورات الواقعية، ويشير إلى البيانات ذات الصلة التي أدلى بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويقدم تقييمي لتنفيذ الولاية في المجالات الرئيسية، وليس أقلها الأهداف التي يتعين تحقيقها والشروط الدنيا التي يجب استيفاؤها قبل إغلاق مكتب الممثل السامي. ولقد ركزت جهودي على تسهيل التقدم في هذه المجالات، وذلك تمشيا مع مسؤوليتي الأولية لدعم الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، وفي الوقت نفسه، تسهيل التقدم نحو التكامل الأوروبي الأطلسي. ومن دواعي أسفي، أنه تم تخصيص جزء كبير من جهودي لمعالجة التطورات السلبية، ولا سيما في الإجراءات المثيرة للشقاق التي تتخذ ضد مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك.

ثانياً - المستجدات السياسية

البيئة السياسية العامة

- ٢ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قراراً بإلغاء شروط الحصول على تأشيرة قصيرة الأجل لمواطني البوسنة والهرسك الذين يحملون جوازات سفر بخاصية الاستدلال الأحيائي. وقد بدأ نفاذ هذا القرار في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وحظي بالترحيب واحتفل به على نطاق واسع في البلد. وقد شغلت البوسنة والهرسك بنجاح منصب رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وهذه هي التطورات الإيجابية الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٣ - وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من الجهود الدولية الرامية إلى تحسين العلاقات في المنطقة، واصل المناخ السياسي العام داخل البوسنة والهرسك في التدهور. ونتيجة لذلك، لم يتحقق أي تقدم في جدول أعمال التكامل الأوروبي الأطلسي أو في معالجة الأهداف والشروط المتعلقة بإغلاق مكتب الممثل السامي.

أعقاب الانتخابات العامة

- ٤ - جرت الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي التقييم الأولي الذي أجراه مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيره من البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات اعتبر أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وأنها تتماشى مع المعايير الدولية. ومع ذلك، فقد أشاروا إلى أن الانتخابات العامة - بالاستناد إلى قانون الانتخابات ودستور البوسنة والهرسك - تنتهك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحق بها. وأكد مراقبو الانتخابات التابعون لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى أن البوسنة والهرسك بحاجة ماسة لتعديل دستورها وقانونها الانتخابي في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن هيئة الانتخابات في البوسنة والهرسك أجرت الانتخابات بطريقة تتسم بالكفاءة المهنية، فقد ظهرت حالات تزوير للانتخابات في كلا الكيانين في البوسنة والهرسك. وقامت هيئة الانتخابات في البوسنة والهرسك بمعاينة المسؤولين عن تزوير الانتخابات وقامت بالإبلاغ عن تلك الحالات إلى مكتب المدعي العام للدولة^(١).

(١) قامت اللجنة المركزية للانتخابات بتحريك الإجراءات التأديبية ضد أعضاء لجنة مركز الاقتراع في مراكز الاقتراع التي وقع فيها التزوير. وحتى الآن، قامت اللجنة المركزية للانتخابات بمعاينة أكثر من ٤٠ من أعضاء مراكز الاقتراع، وأحالت قضاياهم إلى المدعي العام للبوسنة والهرسك. وهناك مزيد من الحالات التي ينظر فيها حالياً.

٥ - وفي أعقاب تأكيد نتائج الانتخابات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قامت جمهورية صربسكا بتشكيل حكومة في ١ شباط/فبراير ٢٠١١. وكان تشكيل حكومة في الاتحاد أكثر تعقيدا، وقد طعن في الحكومة التي شكلت في أواخر آذار/مارس لأسباب سياسية وقانونية، ولا سيما من جانب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠. ولا يزال يتعين تشكيل حكومة على مستوى الدولة بعد أكثر من مضي ستة أشهر على الانتخابات. وأجريت انتخابات رؤساء البلديات في ١٦ كانون الثاني/يناير في ثماني بلديات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وفي ستة بلديات (بيهاتش، وفوغوسكا، وسريبرينيك، وسرباتش، وأوراسي/دونيسي زابار، وأوزاك/فوكوسافليه)، استلزم الأمر إجراء انتخابات بسبب انتخاب رؤساء البلديات الحاليين إلى وظائف تشريعية في الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر. وفي اثنتين من البلديات الأخرى (كاليسيا/أوزماتشي وسيكوفيتشي)، تم إلغاء انتخاب رئيسي البلدية بموجب القوانين ذات الصلة.

التحديات الماثلة أمام الاتفاق الإطارى العام للسلام

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأنشطة المناوئة لاتفاق دايتون (ولا سيما فيما يتعلق بالمرفقات ٢ و ٤ و ١٠ من الاتفاق الإطارى العام للسلام) وتزايد استخدام الخطاب ذي النعرة القومية واللهجة الاستفزازية زيادة كبيرة.

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عهدت حكومة جمهورية صربسكا إلى السلطات المسؤولة في جمهورية صربسكا بإعداد خطة عمل لوضع وصف دقيق لخط الحدود الفاصل بين الكيانات وتعليمه. وهددت باتخاذ إجراء انفرادي في المستقبل ما لم يُعجَّل ببذل محاولات لترسيم ذلك الخط وفقا لمقتضيات اتفاق دايتون للسلام. وبدافع الجزع، قامت سلطات جمهورية صربسكا بسن عدد من التشريعات ولا تزال تستخدم الخرائط الرسمية التي تعرّف "حدود" جمهورية صربسكا بأنها الحدود الممتدة على طول خط الحدود الفاصل بين الكيانات إبان الحرب العابر لمقاطعة برتشكو (علما أن خط الحدود هذا في المقاطعة المذكورة قد ألغي بقرار التحكيم النهائي). وحتى الآن، لا تزال سلطات جمهورية صربسكا ترفض تقديم ضمانات بأنها ستفي بما جاء في المرفق ٢ من الاتفاق الإطارى العام للسلام وجميع جوانب قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو. وقدّم الاتحاد هذه الضمانات في أوائل عام ٢٠١١.

٨ - ويواصل القادة السياسيون من جمهورية صربسكا التشكيك في سيادة البوسنة والهرسك وإمكانية بقائها، بل دعوا صراحة إلى تفكيك البوسنة والهرسك^(٢). ورفضوا أيضا الخضوع لسلطة المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك واختصاصات مؤسسات قضائية أخرى على مستوى الدولة^(٣). وبوجه خاص، أقرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ١٣ نيسان/أبريل مجموعة من الاستنتاجات ترفض سلطة المؤسسات القضائية على مستوى الدولة واختصاصاتها، وتطعن مباشرة في سلطة الممثل السامي وصلاحياته وعلى وجه التحديد، في القوانين التي سنها الممثل السامي. فهذه الاستنتاجات تقوّض مجمل النظام الدستوري لتقسيم المسؤوليات بين الدولة والكيانات المنشأة على نحو ما ينص عليه المرفق ٤ من الاتفاق الإطاري العام للسلام، ودستور البوسنة والهرسك وعلى نحو ما فسرتة المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بإسهاب في قراراتها. واعتمدت سلطات جمهورية صربسكا أيضا قرارا يقضي بإجراء استفتاء في ذلك الكيان بشأن المؤسسات القضائية للبوسنة والهرسك والقوانين المنشئة لها وصلاحيات الممثل السامي. ويمثل إجراء استفتاء بشأن صلاحيات الممثل السامي وقوانين البوسنة والهرسك انتهاكا للإطار الدستوري للبوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية.

٩ - وردا على الصياغة الواردة في البلاغ الصادر عن المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي يشجب إنكار الإبادة الجماعية فيما يتعلق بسريبرينيتسا، أصدرت سلطات جمهورية صربسكا بيانا تعتبر فيه موقف المجلس التوجيهي "نعسفيا"، و "لا مبرر له" و "غير مقبول". واستمرت تلك السلطات أيضا في الطعن في قرارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية التي وصفت الجازر التي ارتكبتها الصرب ضد البشناق الذين لجأوا في تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى منطقة سريبرينيتسا المشمولة بحماية الأمم المتحدة على أنها إبادة جماعية. وقد أثارت تلك التصريحات غضب ممثلي القوميات الأخرى في البوسنة والهرسك.

١٠ - ومنذ إجراء الحملة الانتخابية، دأب زعيما حزبي الكروات البوسنيين، وهما الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لعام ١٩٩٠، على مواصلة الدعوة إلى إنشاء كيان كرواتي ثالث في البوسنة والهرسك. وفي مقابلة أجريت

(٢) "البوسنة والهرسك لا تزال تجربة يدير دفتها الأجانب ولكي ينعم الناس هنا بسبل معيشية أفضل، لا بد من تقسيم هذا البلد"، رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، ١٠ آذار/مارس ٢٠١١.

(٣) "إن أي قرار تتخذه المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يكون مخالفا لحاكمنا لن تقبله جمهورية صربسكا"، ورئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أشار أيضا رئيس الاتحاد آنذاك (وهو من الكروات البوسنيين)، إلى "الإمكانية الواقعية" لحل البوسنة والهرسك.

قرارات الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١١ - في ٥ كانون الثاني/يناير، أصدر الممثل السامي الأمر القاضي بتعليق تطبيق القانون المتعلق بوضع ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف في الممتلكات. ويقضي الأمر باستمرار تعليق تطبيق قانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا إلى حين بدء نفاذ قرار نهائي بشأنه يصدر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على حقوق الملكية على مستوى الدولة ومستويات أخرى من الحكومة.

١٢ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أصدر الممثل السامي قرارا يقضي بإعمال القرار المتعلق بالتمويل المؤقت للاتحاد البوسنة والهرسك للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١١ كبديل لمجلس شعوب الاتحاد الذي لم يشكّل بعد، وتفادي إمكانية وقف جميع مدفوعات الميزانية في كيان الاتحاد.

١٣ - وفي ٢٨ آذار/مارس، علق الممثل السامي قرارين أصدرتهما اللجنة المركزية للانتخابات ريثما تستعرضهما المحكمة الدستورية للاتحاد. فقد أصدر الممثل السامي، مشيرا إلى الفتوى التي أصدرها مكتبه في عام ٢٠٠١ وتفسيرها اللاحق في عام ٢٠٠٧، قرارا يعلّق بموجبه قرارات اللجنة المركزية للانتخابات تجنباً لأي غموض قانوني. ولا يزال ذلك القرار ساريا في الوقت الراهن.

١٤ - وفي شباط/فبراير، أُعدّ قرار للممثل السامي، من أجل إلغاء القرار الذي اتخذته رئيسة الاتحاد ونائبا الرئيسة آنذاك لتعيين ثلاثة قضاة في المحكمة الدستورية للاتحاد. وقد كان من شأن قرار سلطات الاتحاد هذا أن ينتهك دستور الاتحاد وقانون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين على مستوى الدولة، لأن ذلك القرار يتجاهل دور كل من مجلس شعوب الاتحاد والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في الاتحاد في عملية الاختيار، على النحو المنصوص عليه في قانون المجلس الأعلى المذكور ودستور الاتحاد. وعقب ضغوط قوية من المجتمع الدولي، عدلت رئيسة الاتحاد آنذاك عن قرارها آخر الأمر.

الأهداف الخمسة والشرطان اللذان لا غلق مكتب الممثل السامي

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجّلت بعض أوجه التراجع بشأن بعض ما تبقى من الأهداف اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي. فعقب اعتماد القانون المتعلق بوضع

ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف في الممتلكات (قانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا) في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والطلب ذي الصلة المقدم من تجمع مندوبي شعب البشناق في مجلس شعوب جمهورية صربسكا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قضى مجلس حماية المصالح الوطنية الحيوية التابع للمحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا، بأن القانون لا ينتهك المصالح الحيوية لشعب البشناق. وقضى المجلس بأن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تتمتع بموجب دستور جمهورية صربسكا، بجملة أمور منها اختصاص تنظيم ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا. وأكد القرار أيضا أن المجلس غير مُخوّل بتقييم مدى انسجام القانون المتنازع عليه مع أحكام دستور البوسنة والهرسك أو مع الاتفاقات الدولية.

١٦ - وردا على ذلك القرار، ومنعا لتصرف جمهورية صربسكا في ممتلكات الدولة قبل البت في الطعون القانونية المقرر تقديمها أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، أصدر الممثل السامي في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أمره بتعليق تطبيق القانون المتعلق بوضع ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف. وبموجب هذا الأمر، يظل تعليق تطبيق قانون ممتلكات الدولة بجمهورية صربسكا ساريا إلى حين بدء نفاذ قرار نهائي يصدر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن ذلك القانون، يحظر خلال سريانه أي تغيير لحقوق حيابة ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تم الطعن في قانون ممتلكات الدولة لجمهورية صربسكا أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تعقد لجنة ممتلكات الدولة للبوسنة والهرسك إلا جلسة واحدة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. واستعرضت اللجنة أكثر من ٥٠ طلبا للإعفاء من الحظر المؤقت الذي فرضه الممثل السامي على نقل ممتلكات الدولة، فأقرت ٧ منها. وفي ظل الطعن القانوني في قانون ممتلكات الدولة بجمهورية صربسكا الذي لم يبت فيه، وأمر الممثل السامي الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير، قام أعضاء اللجنة بتعليق العمل المتعلق بوضع مشروع قانون بشأن ممتلكات الدولة على مستوى الدولة.

١٨ - وتتضاءل الفرص المتاحة للبوسنة والهرسك لإدخال الإصلاحات الضرورية لبدء برنامجها الوطني السنوي ذي الصلة بخطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويتمسك الطرفان بآراء متعارضة تماما بشأن حق الدولة في حيابة ممتلكات الدفاع الثابتة المحتملة. وفي الوقت ذاته، لا تزال العراقيل الإدارية والسياسية تعطل عملية إتلاف كميات كبرى من الذخيرة والأسلحة والمتفجرات

غير المأمونة. وفي منتصف آذار/مارس ٢٠١١، طلبت رئاسة البوسنة والهرسك التعليق الفوري لإصدار رخص تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية من البلد. وقد رحبت بعثة منظمة التعاون والأمن في أوروبا إلى البوسنة والهرسك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقرار في ضوء الصادرات الأخيرة من الأسلحة التي قامت بها البوسنة والهرسك إلى أرمينيا وأذربيجان والتي تعتبر إخلالا بالتزامات البوسنة والهرسك بشأن المبادئ المنظمة لنقل الأسلحة التقليدية التي وضعتها المنظمة، ومتعارضا مع الموقف الموحد لمجلس الاتحاد الأوروبي 2008/944/CFSP.

١٩ - ومثل حل مسألة إمداد برتشكو بالكهرباء خطوة هامة إلى الأمام من حيث تقييد الكيانين بشروط إغلاق هيئة التحكيم والمراقبة بشأن برتشكو (على الرغم من عدم الوفاء بعدد من التزامات الكيان إزاء مقاطعة برتشكو، بما في ذلك تسديد الديون المستحقة للمقاطعة وجنسية الكيان وحق التصويت وتصديق البرلمان على قوانين تتعلق بتخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة). ونظرا للتقدم المحرز، أجرى المشرف مشاورات مع جميع الأطراف المعنية تتعلق بمستقبل التعهد الدولي في مقاطعة برتشكو. ومن دواعي الأسف أن هناك مسائل لا تزال لم تجد طريقها إلى الحل بشأن التزام الكيانين، لا سيما جمهورية صربسكا، بالوفاء بالكامل بجميع الالتزامات السابقة التي أخذتها على عاتقها بموجب قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو. ومن شأن تقديم جمهورية صربسكا ل ضمانات قوية لا لبس فيها تتعلق بتقيدها بالوفاء بتلك الالتزامات في المستقبل أن يسهل إجراء مناقشة بشأن إمكانية إغلاق هيئة التحكيم والمراقبة.

٢٠ - ولم يُحرز إلا تقدم محدود أو أنه لم يُحرز أصلا في تنفيذ الهدفين الرامييين إلى إغلاق مكتب الممثل السامي والذين أعلن عن إنجازهما بالفعل. ويتعلق هذان الهدفان بسيادة القانون والاستدامة المالية.

مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

رئاسة البوسنة والهرسك

٢١ - أُعيد انتخاب عضوين من الأعضاء الثلاثة في مجلس رئاسة الدولة السابق للبوسنة والهرسك، وهما العضو الصربي، نيبويشا رادمانوفيتش، والعضو الكرواتي زليكو كومسييتش، في الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وحقق مرشح حزب العمل الديمقراطي، باكير عزت بيغوفيتش انتصارا مفاجئا على شاغل المنصب، حارث سيلاجيتش ليصبح عضوا عن البشناق في مجلس الرئاسة. وأدى مجلس رئاسة البوسنة والهرسك الجديد اليميني الدستورية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وخلال

الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الرئاسة الجديدة سبع دورات عادية وخمس دورات استثنائية.

٢٢ - وانصب تركيز رئاسة البوسنة والهرسك بشكل قوي على التعاون الإقليمي. ففي الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير، قامت الرئاسة الثلاثية بزيارة إلى كرواتيا. وكانت تلك أول زيارة من نوعها للرئاسة الثلاثية إلى كرواتيا منذ أربع سنوات وأول زيارة لرئاسة البوسنة والهرسك خارج البوسنة والهرسك منذ انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومع أن الطرفين أكدوا على العلاقات الجيدة بينهما وقدمتا التزامات شفهية بالاندماج في الاتحاد الأوروبي، فإنهما لم يحرزا إلا تقدما ملموسا ضئيلا صوب حل المسائل العديدة المفتوحة بين البلدين. وقامت رئاسة البوسنة والهرسك أيضا بزيارة إلى سلوفينيا في ٢٨ شباط/فبراير، وأعربت السلطات السلوفينية عن دعمها الكامل لمنظور البوسنة والهرسك بشأن الاتحاد الأوروبي. وقد قدّم باكير عزت بيوغوفيتش، عضو البشناق في مجلس الرئاسة عقب انتخابه، وأثناء زيارته إلى صربيا، اعتذارا لكل الضحايا الأبرياء الذين قتلوا برصاص جيش البوسنة والهرسك إبان الحرب.

مجلس الوزراء

٢٣ - واصل أداء مجلس الوزراء تراجعته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورغم استمراره في عقد اجتماعات منتظمة لتصريف شؤون الحكم بصفة مؤقتة منذ الانتخابات العامة التي أُجريت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، فهو لم يحقق ما يُذكر على هذا الصعيد^(٤). ووافق مجلس الوزراء على الخطة السنوية المتعلقة بسياسة الاستخبارات والأمن، واستراتيجية الاتصالات، وخطة عمل تنفيذها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ من أجل تحسين الشفافية في العملية المؤسسية لاتخاذ القرارات. وبتّ مجلس الوزراء أيضاً في عدد من التعيينات^(٥).

(٤) اعتمد المجلس قانونين جديدين وأجرى خمسة تعديلات على التشريعات القائمة. وكان الممثل السامي قد فرض أحد هذين القانونين من قبل.

(٥) تعيين مدير ونائب مدير إدارة الصحة النباتية، ومدير ونائبي مدير مؤسسات البوسنة والهرسك للخدمات المشتركة، ورئيس مجلس البوسنة والهرسك للمنافسة. وصرف مجلس الوزراء من الخدمة أخيراً مدير إدارة الضريبة غير المباشرة بالإناية وعيّن مديراً جديداً بالإناية لمدة ٩٠ يوماً، وكلف المجلس التنفيذي لإدارة الضريبة غير المباشرة بتنظيم وإتمام إجراءات الاستقدام لتعيين مدير في غضون ٩٠ يوماً. ويشكل تعيين مدير بالإناية انتهاكاً للقانون المتعلق بالتعيينات الوزارية وتعيينات مجلس الوزراء والتعيينات الأخرى، إذ ينص القانون على أن تلك التعيينات القصيرة الأمد لا يمكن أن تتجاوز شهرين اثنين وأن لا تتجدد.

الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك

٢٤ - كان العمل في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك متوقفاً في الأشهر الستة الماضية بسبب الجمود السياسي، ولم يعين حتى الآن المندوبون إلى أحد المجالس، وهو مجلس شعوب البوسنة والهرسك. ورغم اجتماعات الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية البرلمانية في مناسبات عديدة منذ تنظيم الانتخابات العامة، فإن هذه الأحزاب لم تتوصل إلى اتفاق بشأن التعيينات في المناصب القيادية في البرلمان. وكانت هذه الخلافات وراء تأخير افتتاح مجلس نواب البوسنة والهرسك حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ونتيجةً للجمود السياسي، لم تُقر أي تشريعات في الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٥ - ونظراً إلى عدم تمكن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك من تعيين وفد جديد إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عقب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، فقد فقد أعضاء وفد البوسنة والهرسك الوطني إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حقهم في حضور اجتماع هذه الجمعية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١. ونتيجةً لذلك، لن يُسمح للبوسنة والهرسك بالمشاركة في أعمال الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ولجانها إلى حين إرسال وفد جديد.

تعليق عضوية البوسنة والهرسك في الاتحاد الدولي لكرة القدم واتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم

٢٦ - عُلفت في ١ نيسان/أبريل عضوية البوسنة والهرسك في كلٍّ من الاتحاد الدولي لكرة القدم واتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم. وفي ٥ آذار/مارس، رفض اتحاد البوسنة والهرسك لكرة القدم التغييرات التي طلب الاتحاد الدولي لكرة القدم واتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم إدخالها على نظامه الأساسي، وكانت ترمي إلى ترشيح عمل الاتحاد المذكور بحيث يصبح له رئيس واحد عوضاً عن رئاسة بثلاثة أعضاء. وصوّت الممثلون عن جمهورية صربسكا ضد التغييرات المطلوبة.

جمهورية صربسكا

تشكيل الحكومة

٢٧ - على الرغم من موافقة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على تشكيلة حكومة جمهورية صربسكا، فإن موافقتها الرسمية لم تصدر إلا في ١ شباط/فبراير ٢٠١١، بعدما قضى فريق المصلحة الوطنية الحيوية التابع للمحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا بأن تعيين رئيس وزراء جمهورية صربسكا لا ينتهك المصلحة الوطنية الحيوية للبشناق. وكان تجمع البشناق في مجلس شعوب جمهورية صربسكا قد احتج

بأن تعيين رئيس الوزراء (صربي) يتعارض مع التوزيع الإثني لستة مناصب عليا في جمهورية صربسكا على النحو المنصوص عليه في دستور جمهورية صربسكا.

٢٨ - كما عرض تجمع البشناق في مجلس شعوب جمهورية صربسكا مسألتين إضافيتين على المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا الدستورية، تتعلق إحداها بعمليات اتخاذ القرار في تلك المؤسسة، والثانية بما إذا كان تشكيل مجلس شعوب جمهورية صربسكا قد جرى بشكل قانوني. ولم يُبت حتى الآن في هذين الإجراءين الاستثنائيين. والتمس تجمع البشناق أيضاً رأي المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك بشأن الانتهاكات المزعومة للقيود العمرية من جانب القضاة في المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا.

التطورات السياسية

٢٩ - واصلت حكومة جمهورية صربسكا انتقاد كلٍّ من معهد البوسنة والهرسك المعني بالمفقودين والصرب الذين يعملون في تلك المؤسسة. ومورس ضد هؤلاء ضغط شديد للغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدى ذلك إلى استقالة الأعضاء الصرب في مجلس إدارة المعهد. وشملت الحملة الموجهة ضدهم المرابطة أمام مكاتبهم وتغطية مكثفة من جانب وسائل الإعلام القريبة من حكومة جمهورية صربسكا.

٣٠ - وتفككت رابطة البوسنة والهرسك للصحفيين التي تأسست في عام ٢٠٠٤ على نطاق البلد ككل، بعدما انفصل عنها الصحفيون المقيمون في جمهورية صربسكا لتشكيل رابطتهم المستقلة باسم الرابطة المستقلة لصحفي جمهورية صربسكا في ١٠ كانون الثاني/يناير.

اتحاد البوسنة والهرسك

أزمة تشكيل الحكومة

٣١ - حدثت تأخيرات كبيرة في تشكيل الحكومة الاتحادية، التي لم تتشكل حتى ١٧ آذار/مارس. وحال دون تشكيلها الخلافات السياسية القائمة بين اثنتين من الكتل السياسية وتأخيرات كبيرة من جانب بعض الكانتونات في تعيين مندوبيها إلى مجلس شعوب الاتحاد. وتصرفت الكانتونات المعنية (وجميعها كانتونات ذات أغلبية كرواتية) في انتهاك لدستور الاتحاد وقانون البوسنة والهرسك للانتخابات. وعند إعداد هذا التقرير، كان أحد هذه الكانتونات لم ينتخب بعد مندوبيه إلى مجلس شعوب الاتحاد.

٣٢ - وبعد أزمة استمرت أشهراً عدة، عقد الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب العمل الديمقراطي والحزب الكرواتي من أجل الحقوق وحزب الشعب للعمل من أجل الإصلاح،

جلسة لمجلس شعوب الاتحاد في ١٧ آذار/مارس، وشكّلت هذه الأحزاب الحكومة الاتحادية رغم عدم إتمام انتخاب جميع مندوبي الكانتونات إلى مجلس شعوب الاتحاد. ودفع ذلك بالحزبين الكرواتييين الرئيسيين (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي - ١٩٩٠) إلى تقديم طعون قانونية وسياسية، كعرض تعيين رئيس الاتحاد ونائبيه أمام اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك ومحكمة الاتحاد الدستورية. وفي ٢٤ آذار/مارس، أصدرت اللجنة المركزية للانتخابات قراراتين يستنتجان ما يلي: أولاً، ينبغي إلغاء نتائج انتخابات رئيس الاتحاد ونائبيه؛ وثانياً، لم يتم استيفاء شروط تكوين مجلس شعوب الاتحاد.

٣٣ - ونظراً إلى أن مسألة تكوين مجلس شعوب الاتحاد وتشكيل التجمعات بعد ذلك وانتخاب رئيس ونائبين له وتعيين الحكومة كلها من المسائل التي يتناولها أيضاً دستور الاتحاد، فقد قدّم حزبا الاتحاد الديمقراطي الكرواتي إجراءات استثنائية إلى محكمة الاتحاد الدستورية أيضاً. وتجنباً للمطالبات المتداخلة ومنعاً للالتباس القانوني، أصدر الممثل السامي قراراً مؤقتاً بتعليق قرارات اللجنة المركزية للانتخابات. وأثار هذا القرار ردود فعل قوية من جانب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي - ١٩٩٠ وجمهورية صربسكا. وفي غضون ذلك، سُحبت الطلبات المقدمة إلى المحكمة الدستورية للاتحاد. وما زال قرار الممثل السامي ساري المفعول في الوقت الراهن.

ميزانية الاتحاد

٣٤ - اعتمد مجلس شعوب الاتحاد في ٢٦ آذار/مارس ميزانية الاتحاد لعام ٢٠٠١ بعد اعتمادها من جانب الحكومة الاتحادية في ٢٤ آذار/مارس ومن جانب مجلس نواب الاتحاد في ٢٥ آذار/مارس. ورغم احتمال إعادة موازنة الميزانية في غضون ٩٠ يوماً، فقد أتاح اعتمادها قبل انقضاء الفترة المالية المؤقتة في ٣١ آذار/مارس سداد مدفوعات الميزانية دون انقطاع وحال دون إجراء انتخابات جديدة في الاتحاد.

التعيينات على نطاق الاتحاد

٣٥ - نظراً إلى العلاقات المتوترة في الاتحاد، فقد ظلّ العديد من المناصب الهامة شاغراً لأكثر من سنتين. وتشمل هذه المناصب ثلاثة مقاعد في المحكمة الدستورية للاتحاد. وعلاوة على ذلك، لم يف الاتحاد بالالتزامات المنصوص عليها في دستوره بشأن توزيع المناصب الرئيسية الستة في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية بالتساوي بين الشعوب الثلاثة المؤسسة لهذا الكيان.

٣٦ - وفي ٣ شباط/فبراير، وقعت رئيسة الاتحاد آنذاك ونائبها على قرار تعيين ثلاثة قضاة في المحكمة الدستورية للاتحاد. وشكّل هذا القرار انتهاكاً لدستور الاتحاد والقانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين على مستوى الدولة، بتجاهل الدور المحدد لمجلس شعوب الاتحاد والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في عملية الاختيار. لكن رئيسة الاتحاد آنذاك ألغت قرارها بتعيين القضاة على إثر الضغوط القوية التي مارسها المجتمع الدولي، مشيرة إلى أن سبب الإلغاء يرجع إلى سحب طلب المرشح الكرواتي.

ثالثاً - أولويات الشراكة الأوروبية ورفع القيود المفروضة على تأشيرات السفر

٣٧ - لم يسجّل أي تقدم في معالجة أولويات الشراكة الأوروبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تُستوف شروط الاتحاد الأوروبي الرئيسية، كاعتماد قانون لتعداد السكان على مستوى الدولة، وقانون للمعونات الحكومية على مستوى الدولة، وإدخال التعديلات اللازمة على دستور البوسنة والهرسك وعلى قانون انتخابات الاتحاد. وما زالت الإصلاحات الرامية إلى إقامة مجال اقتصادي موحد مضمّدة أيضاً، بما في ذلك اعتماد قانون موحد بشأن الالتزامات وإنشاء نظام موحد للإشراف المصرفي.

٣٨ - وفي أعقاب التوصية التي أصدرتها المفوضية الأوروبية وموافقة البرلمان الأوروبي عليها، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ قراراً بإلغاء القيود المفروضة على حصول مواطني البوسنة والهرسك على تأشيرات السفر. وبدأ نفاذ القرار في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويتيح نظام التأشيرات الجديد لمواطني البوسنة والهرسك الذين يملكون جوازات سفر صالحة بخاصية الاستدلال الأحيائي وصادرة عن البوسنة والهرسك الدخول إلى منطقة شنغن وبلغاريا ورومانيا دون تأشيرة سفر. ويشار إلى أن سلطات البوسنة والهرسك قد أصدرت أكثر من ٦٣٠.٠٠٠ جواز سفر بخاصية الاستدلال الأحيائي.

٣٩ - وفيما يتعلق بتنفيذ قوانين إصلاح الشرطة الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عدّل مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في شباط/فبراير ٢٠١١، قراراً سابقاً بشأن تسليم المهام والمرافق والمعدات والموظفين فيما بين وزارة الأمن في البوسنة والهرسك ووكالة الدولة للتحقيق والحماية ومديرية تنسيق الشرطة، مما أتاح اعتماد زيادة خاصة في أجور مسؤولي الشرطة العاملين في مديرية تنسيق الشرطة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، توصل مجلس وزراء البوسنة والهرسك إلى قرار بالموافقة على المعلومات المتعلقة ببناء مرفق جديد لوكالة التعليم والتدريب العالي للموظفين، وهي تشمل تصوراً مالياً لبناء المرفق الجديد لتلك الوكالة.

رابعاً - الإدارة العامة

٤٠ - لقد تأخر كثيراً تعيين العديد من كبار الموظفين في الخدمة العامة على مستوى الدولة، بما في ذلك تعيين رئيس جديد لوكالة تنظيم الاتصالات (الذي تأخر لمدة تزيد عن ثلاث سنوات)، ورئيس هيئة الضرائب غير المباشرة، وأعضاء مجلس وكالة تنظيم الاتصالات (الذي تأخر سنة ونصف السنة)، والمدير العام لشركة توزيع الطاقة الكهربائية في البوسنة والهرسك (الذي تأخر سنة)، ويؤثر هذا كله في كفاءة اتخاذ القرارات في تلك المؤسسات.

٤١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اعتمدت المحكمة الدستورية للاتحاد قراراً إضافياً أدى إلى إضعاف مؤسسات الاتحاد وأتاح المجال للمحكمة الدستورية لإصدار طعون أخرى في تشريعات الاتحاد والكانتونات. ففي القرار، قضت المحكمة بأن عدداً من المواد الواردة في القانون المتعلق بالوزارات الاتحادية لا يتفق مع أحكام دستور الاتحاد، وأن السياسة التعليمية والثقافية تعود إلى اختصاص الكانتونات. وأمهلت المحكمة البرلمان الاتحادي ستة أشهر لمواءمة الأحكام غير المتساوية مع دستور الاتحاد، فيما تظل الأحكام أثناء ذلك نافذة على أساس مؤقت. ويُعد هذا الحكم ثاني مبادرة ناجحة لرئيسة الاتحاد السابقة للطعن في التشريعات المتعلقة بتوزيع مسؤوليات الكيان والكانتونات. وسيؤثر تنفيذ هذا القرار على التحالفات المستقبلية بين الكرواتيين والبشناق على مستوى الاتحاد، حيث من المتوقع أن يسعى الكرواتيون إلى تحقيق اللامركزية والحكم الذاتي المحلي للكانتونات على نطاق أوسع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت أغلبية الكانتونات خطوات نحو إقامة إدارات خاصة بها للخدمة المدنية.

٤٢ - ولا تزال استراتيجية إصلاح الإدارة العامة في البوسنة والهرسك ومختلف خطط عملها منفذة تنفيذاً جزئياً فقط.

خامساً - الإصلاح الدستوري

٤٣ - لم يحرز تقدم ملموس بشأن الإصلاح الدستوري أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أن الأحزاب السياسية الرئيسية في البوسنة والهرسك، وبمبادرة ألمانية، واصلت مناقشتها بشأن مسائل الإصلاح الدستوري، من قبيل تنفيذ القرار الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية "سايديتش وفينتشي". ولم تسفر تلك المناقشات عن نتائج ملموسة بسبب المأزق السياسي العام الذي يتخبط فيه البلد.

سادسا - توطيد سيادة القانون

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل

٤٤ - خلال المؤتمر الوزاري الخامس الذي عقد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وجه الكيانان والمجتمع الدولي رسائل دعم عديدة للقضاء. ودعا رئيس المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين إلى تحسين التنسيق القضائي.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٠، شهدت الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ تنفيذ ٥٢ في المائة من أنشطتها تنفيذا كاملا ونفذت نسبة ٢٩ في المائة منها جزئياً. إلا أن هذه الأرقام مضللة نظراً إلى أن معظم هذه الإنجازات المزعومة إما أقل أهمية أو أن المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين حققها بالفعل. ولا تزال الأنشطة التي تتطلب إجراء تعديلات تشريعية لكفالة درجة أعلى من التنسيق، من قبيل القانون الاتحادي المتعلق بمكاتب المدعين العامين، تنتظر التنفيذ.

٤٦ - واجتمعت الأفرقة الفنية العاملة الخمسة مرتين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١١). وخصّصت الجلسة التي عقدها الأمانة التقنية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ - ولم تحضرها وزارتا العدل في الكيانين - حصراً لإعداد المؤتمر الوزاري الخامس، ولكنها خلصت أيضاً إلى أن نهج التنفيذ يجب أن يتغير. وهذا هو كذلك موقف الشركاء الدوليين ممن يرصدون عملية التنفيذ، الذين قرروا الانتقال من رصد العملية فحسب إلى تقديم دعم أكثر استباقية لتنفيذ المشاريع الرئيسية المحددة للاستراتيجية، من خلال إشراك جميع وزراء العدل الجدد بصورة مباشرة. ويؤيد هذا النهج أيضاً ممثلو المؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية.

استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب

٤٧ - أحرز بعض التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعامل مع جرائم الحرب. وأنشئت قاعدة بيانات لقضايا جرائم الحرب التي لم يبت فيها وبدأ تصنيف هذه القضايا. وأتاح ذلك تقدير عدد القضايا التي ستتناولها المؤسسات القضائية على مستوى الدولة وعدد القضايا التي ستتناولها المؤسسات القضائية من المستويات الأدنى. ومن الأهمية بمكان أن عدد لوائح الاتهام في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب عام ٢٠١٠ شهد زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة. كما بدأت إحالة هذه القضايا من مستوى الدولة إلى مستوى الكيان، وقد أحيلت ٤٥ قضية حتى الآن.

التعاون القضائي الإقليمي

٤٨ - استمر التعاون القضائي الإقليمي إنفاذاً لقرارات المحاكم في التحسن^(٦). وبحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١١، تلقت وزارة العدل في البوسنة والهرسك من كرواتيا ٣٨ طلباً لإنفاذ عقوبات جنائية، ونفذت ٥ منها، وتلقت ١١ طلباً من صربيا، ونفذت منها طلبين حتى الآن. وأرسلت البوسنة والهرسك ٤٤ طلباً إلى كرواتيا، (نفذت ٣ منها)، و ٤٤ طلباً إلى صربيا (نفذت ٤ منها). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أقرت شعبة الاستئناف في محكمة البوسنة والهرسك الحكم بالسجن لمدة ثماني سنوات الصادر في كرواتيا في إطار قضية بارزة ضد عضو سابق في البرلمان الكرواتي بتهمة ارتكاب جرائم حرب في حق مدنيين، وهو يقضي حالياً مدة العقوبة في أحد سجون البوسنة والهرسك.

٤٩ - وفي أعقاب الخلافات حول قضيتين تتعلقان باعتقال مواطنين من البوسنة والهرسك عملاً بمذكرات توقيف أصدرها بحقهما مكتب المدعي العام الصربي بتهمة تورطهما المزعوم في ارتكاب جرائم حرب (قضية يوريسيتش في صربيا وقضية غانيتش في المملكة المتحدة)، يبدو أن الأمور عادت إلى نصابها مع اتخاذ قرار أثناء الاجتماع الذي عقدته الجمعية العامة لمنظمة الإنتربول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠^(٧) في ما يتصل بالتعاون بشأن الطلبات الجديدة المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وأتم هذا القرار عملية باشرت بها منظمة الإنتربول في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في ما يتصل بإصدار السلطات الصربية مذكرات توقيف حمراء دولية ذات صلة بقضية غانيتش.

٥٠ - إلا أن مواطناً من كرواتيا اعتقل في البوسنة والهرسك، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عند معبر حدودي في أوراسي على أساس مذكرة توقيف بتهمة ارتكاب

(٦) بدأ نفاذ التعديلات التي أدخلت على الاتفاقات الثنائية بشأن الإنفاذ المتبادل لقرارات المحاكم في المسائل الجنائية بين البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، وبشأن المساعدة القانونية في المسائل المدنية والجنائية بين البوسنة والهرسك وصربيا. وتوصلت وزارة العدل في البوسنة والهرسك إلى إبرام اتفاقات بشأن الإنفاذ المتبادل لقرارات المحاكم في المسائل الجنائية وبشأن المساعدة القانونية مع الجبل الأسود في تموز/يوليه ٢٠١٠ (يصدق عليها لاحقاً)، وهي تتفاوض حالياً على تعديلات مشابهة للاتفاق القائم مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد وقعت هذه الاتفاق لمنع الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم من الهروب إلى البلدان المجاورة تجنباً لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

(٧) منظمة الإنتربول، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والسبعون، الدوحة، ٨-١١ تشرين الثاني/نوفمبر، القرار AG-2010-RES-10. وبموجب هذا القرار، أتمت منظمة الإنتربول العملية التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بهدف تجنب سوء الاستخدام المحتمل لمنظمة الإنتربول. وقررت أنه لن يتم التعامل عبر قنوات منظمة الإنتربول مع الطلبات المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، حين يقدمها بلد عضو ضد أحد رعايا بلد عضو آخر، إلا إذا احتج ذلك البلد العضو الآخر على هذا الطلب في غضون ثلاثين يوماً.

جرائم حرب صادرة عن صربيا. وفي أعقاب جلسات المحكمة في البوسنة والهرسك، أسقط مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا التهم الموجهة إليه لعدم كفاية الأدلة في ٣ آذار/مارس ٢٠١١. وبرزت هذه القضية على الرغم من اتفاق التعاون في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، الذي وقعه رئيس هيئة المدعين العامين للدولة لجمهورية كرواتيا والمدعي العام المعني بجرائم الحرب لجمهورية صربيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وعلى نحو مماثل، اعتقل يوفان ديفياك في النمسا، وهو مواطن من البوسنة والهرسك ولواء سابق، بموجب مذكرة توقيف صربية بسبب ما زعم عن تورطه في قضية "شارع دوبروفولياشكا"^(٨). ودفعت هذه الحادثة نفسها لمحكمة وستمنستر الجزئية في لندن في تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى رفض الطلب الذي قدمته صربيا بتسليم أيوب غانيتش وذكررت المحكمة في قرارها أن "هذه الدعوى مرفوعة لأغراض سياسية ويجري استخدامها لخدمة تلك الأغراض، مما يعد إساءة لاستعمال الإجراءات القضائية لهذه المحكمة".

مسائل أخرى متعلقة بسيادة القانون

٥١ - وفقاً للخطة التي وضعها قلم المحكمة وقلم مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، انخفض العدد الإجمالي للقضاة الدوليين من ستة إلى أربعة قضاة، وهم ينظرون جميعاً في قضايا تتعلق بجرائم الحرب. ويدعم هؤلاء القضاة في عملهم ستة موظفين قانونيين دوليين (ثلاثة منهم في المحكمة وثلاثة في مكتب المدعي العام)، وأربعة محققين دوليين، ومستشار دولي واحد ملحق بإدارة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية والفساد التابعة لمكتب المدعي العام. وجميع هذه الوظائف ممولة بالكامل. وبعد إلغاء وظائف المدعين العامين الدوليين في إدارة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية والفساد التابعة لمكتب المدعي العام في نهاية عام ٢٠٠٩، يبدو أنه لم يجرز تقدم في قضايا الجريمة المنظمة والفساد التي تناولها المدعون العاملون الدوليون في الماضي. وبشكل خاص، يبدو أن هذا الاتجاه ينطبق على القضايا التي تشمل بعض الشخصيات السياسية الرفيعة المستوى.

(٨) تعرف هذه القضية باسم الشارع الذي كان يحمل ذلك الاسم في ساراييفو حيث وقعت الحادثة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٢ حين تعرضت قافلة تابعة للجيش الشعبي اليوغوسلافي كانت تنسحب من ساراييفو إلى هجوم شنته عليها قوة الدفاع الإقليمي، وقوات الشرطة، والوحدات شبه العسكرية للبوسنة والهرسك، مما أسفر عن سقوط عدد من الضحايا. وكان اللواء المتقاعد يوفان ديفياك من جمهورية البوسنة والهرسك ضابطاً رفيع الرتبة موجوداً في موقع الحادثة لدى وقوعها.

٥٢ - وينبغي أن يؤدي اعتماد خطة متوسطة الأجل لتطوير المؤسسات إلى كفالة الدعم الدولي المقدم إلى المحكمة ومكتب المدعي العام في الأجل الطويل من أجل المساعدة على تحديد المشاريع ذات الأولوية في فترة تشهد انخفاضاً في الأموال المتاحة للمؤسسات القضائية على مستوى الدولة. إلا أن المشاكل المتزايدة ظهرت في ما يتعلق بأنشطة المجلس الانتقالي، وهو بمثابة هيئة التنسيق التي تشرف على تنفيذ الاتفاق المتعلق بقلم المحكمة. وتشهد عملية إدماج قلم المحكمة في مؤسسات البوسنة والهرسك بعض التأخير، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى توالي السلطات المختصة عن تقديم الدعم، وهي وزارة العدل ووزارة المالية في البوسنة والهرسك على التوالي. ولم تقم وزارة العدل للبوسنة والهرسك بعد بإدماج دائرة الدفاع الجنائي للمحكمة. ويتطلب نظام تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٠٤ الذي يستخدمه كل من المحكمة ومكتب المدعي العام التحديث فوراً لتجنب تعطله. وي طرح عدم وجود حيز كاف لإيواء المؤسساتين مشاكل إضافية. ومع أن بعض المانحين الدوليين أعربوا عن اهتمامهم بتمويل الحلول، لا يزال التأخير يعيق الوفاء بالالتزامات التقنية.

٥٣ - وتفتقر المحكمة الدستورية الاتحادية إلى ثلاثة من أصل قضاها التسعة، مما يعني أنها لا تزال غير قادرة على البت في قضايا ذات أهمية وطنية حيوية.

الفريق العامل التابع للمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين

٥٤ - عقد الفريق العامل التابع للمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين المكلف بصياغة التعديلات على القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين للبوسنة والهرسك اجتماعات منتظمة خلال الأشهر المنصرمة. وتركز اهتمام هذا الفريق العامل الذي يضم بمعظمه ممثلين عن القضاء (من المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، والدولة، والكيانين، ومقاطعة برتشكو) وممثلاً عن المجتمع الدولي، على تكوين المجلس وانتخاب أعضائه وتعيين القضاة والمدعين العامين واتخاذ الإجراءات التأديبية إزاءهم. وفور وضع اللمسات الأخيرة على مقترح المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، تعتزم وزارة العدل في البوسنة والهرسك تعيين فريق عامل جديد وأضيق نطاقاً لإعداد النص النهائي للتعديلات الذي سيقدّم إلى مجلس الوزراء.

سجن الدولة

٥٥ - تعرض بناء سجن الدولة الذي تقدر تكلفته حالياً بمبلغ ٣٩,٦ مليون يورو لحملة انتقادات على نحو متزايد من جانب ممثلي جمهورية صربسكا على وجه الخصوص بسبب تكلفته الباهظة أكثر مما ينبغي وعدم ملاءمته لاحتياجات البوسنة والهرسك. وزادت الطاقة

الإجمالية للسجون في الكيانين، وأشارت السلطات من كلا الكيانين إلى أن الحيز المنشأ حديثاً في سجنهما يتقيد بجميع المعايير الأوروبية وهو أقل تكلفة من سجن الدولة. ولا يزال مشروع استحداث أساور إلكترونية للأشخاص المحكوم عليهم بالسجن لمدة قصيرة (لا تتجاوز سنة واحدة) أو الخاضعين للإفراج المشروط ينتظر التنفيذ، نظراً إلى أن التعديلات التي قررت الحكومة الاتحادية إدخالها على التشريعات الجنائية الاتحادية وعلى القانون الخاص المتعلق بتنفيذ العقوبات الجنائية لا تزال معلقة.

مكافحة الفساد

٥٦ - لم يحرز تقدم يذكر على صعيد مكافحة الفساد. وفي الآونة الأخيرة، دعا المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين الجهاز القضائي مراراً إلى تكريس المزيد من الوقت والوسائل لمكافحة الفساد. ولدى النظر بصورة أكثر عملية إلى عمل الإدارة الخاصة للجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية والفساد التابعة لمكتب المدعي العام، نرى أن محكمة البوسنة والهرسك قدمت خمس لوائح اتهام بسوء استخدام المنصب وأقرتها في عام ٢٠١٠، ولم تقدم أي واحدة حتى الآن في عام ٢٠١١. إلا أن مكتب مدعي العام للبوسنة والهرسك أشار في بداية عام ٢٠١١ إلى أن عدداً من لوائح الاتهام الهامة المتصلة بالفساد سوف يقدم قريباً.

٥٧ - ولم يحرز تقدم يذكر بشأن تعيين مدير دائم (ونائبي مدير) لوكالة منع الفساد وتنسيق مكافحة الفساد. ووضعت اللجنة الخاصة التي قامت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بتعيينها، والتي تتولى بدء إجراء اختيار مدير هذه الوكالة، قائمة بالمرشحين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. إلا أن التعيين الأخير الذي قام به برلمان البوسنة والهرسك للمدير ونائبه لا يمكن أن ينجز نظراً إلى أن مجلس شعوب البوسنة والهرسك لم يشكل بعد. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، يرأس هذه الوكالة مدير بالنيابة مع أن تعيينه بصفة مؤقتة يتنافى مع القانون. ويشكل إنشاء وكالة منع الفساد وتنسيق مكافحة الفساد وتشغيلها شرطاً للقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٠ بشأن رفع القيود عن تأشيرات السفر.

الأمن العام وإنفاذ القانون

٥٨ - بذلت السلطات الاتحادية والسلطات في الكانتونات مزيداً من الجهود لتحديث التشريعات المتعلقة بالشؤون الداخلية من أجل زيادة استقلال مفوضي الشرطة عن وزارات الداخلية ذات الصلة من حيث العمل والميزانية. واستمرت عملية استعراض قوانين موظفي الشرطة السارية حالياً.

٥٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أنشأت وزارة الأمن في البوسنة والهرسك فريقاً عاملاً لصياغة التعديلات على قانون موظفي الشرطة في البوسنة والهرسك لتمكين مديرية تنسيق الشرطة من الاستعانة بأفراد الشرطة العاملين في أجهزة الشرطة الأخرى في البوسنة والهرسك مباشرة، حتى حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويمكن أن يؤدي هذا الإغفاء المؤقت من إجراءات التوظيف العادية إلى الإسراع باستقدام موظفين جدد إلى المديرية. واحتتم الفريق العامل أعماله في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وقدم مقترحاته إلى وزارة الأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عينت الحكومة الاتحادية المؤقتة مديراً جديداً لإدارة الشرطة الاتحادية لولاية مدتها أربع سنوات.

سابعاً - التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يزل تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يبعث على الارتياح، حيث ظلت الأولوية تتمثل في إلقاء القبض على راتكو ملاديتش. وتم تأكيد ذلك خلال الزيارة التي قام بها رئيس هيئة الادعاء في المحكمة إلى البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل ٢٠١١.

٦١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذ مجلس الأمن قراراً بإنشاء آلية معنية بالمسائل المتبقية لإنجاز ما تبقى من مهام المحكمة. وستحول تلك الهيئة سلطة محاكمة كبار الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح اتهام وألقي عليهم القبض بعد انتهاء ولاية المحكمة، والأشخاص الذين يعرفون سير العدالة. ولن يكون بإمكان هذه الهيئة توجيههم جديدة لهم ولكن بإمكانها أن تقوم بإجراءات المراجعة القضائية والإشراف على إنفاذ الأحكام والبت في قضايا العفو وتخفيف الأحكام. ولأسباب تتعلق بالميزانية واللوجستيات، أوصي بوضع محفوظات المحكمة ومقر الآلية المعنية بالمسائل المتبقية في نفس الموقع. ويتوقع أن تنتهي المحكمة من عملها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

هروب مجرمي الحرب

٦٢ - ما زال أربع من الأفراد الذين أدانتهم محكمة البوسنة والهرسك بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية طلقاء. فقد هرب رادوفان ستانكوفيتش، الذي حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاماً، من السجن في فوكا في أيار/مايو ٢٠٠٧، بمساعدة من السلطات المحلية. وكانت قضيته أول قضية أحالتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى محكمة البوسنة والهرسك. وهرب اثنان آخران من المتهمين حكم عليهما بالسجن لمدة ١٣ عاماً و ١٧ عاماً، في أيار/مايو ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠ على التوالي، وكانا يخضعان آنذاك

لتدابير حظر في انتظار صدور حكم نهائي في حقهما. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، هرب متهم رابع قبيل أن تصدر المحكمة الابتدائية في حقه حكما بالسجن لمدة ٢٧ عاما لارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

ثامنا - إصلاح الاقتصاد

٦٣ - أبدت البيانات الاقتصادية لعام ٢٠١٠^(٩) علامات على التحسن في مناطق مختارة. فقد ارتفعت صادرات البوسنة والهرسك بنسبة ٢٩,٤٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩، في حين ارتفعت الواردات بنسبة ١٠,٧٨ في المائة. ونتيجة لذلك، فقد تقلص العجز في التجارة الخارجية بنسبة ٥,٦٦ في المائة. كما ارتفع الإنتاج الصناعي الإجمالي بنسبة ٤,٢ في المائة في الاتحاد، وبنسبة ٥ في المائة في جمهورية صربسكا. وبلغ متوسط الأجر الصافي في البوسنة والهرسك ٤٠٨ يورو خلال عام ٢٠١٠، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١ في المائة، في حين بلغ متوسط المعاش التقاعدي ١٧٠ يورو، أي بانخفاض بنسبة ١ في المائة. وبلغت نسبة التضخم السنوي ٢,١ في المائة. والبيانات المتعلقة البطالة والاستثمار مثيرة للقلق: فقد بلغ تقدير عدد العاطلين عن العمل المسجلين في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٥٢٢ ٠٨٠ شخصا، أو نسبة ٤٣ في المائة، في حين انخفض الاستثمار المباشر الأجنبي خلال عام ٢٠١٠ بنسبة ٧١,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩.

الصعوبات التي تواجهها هيئة الضرائب غير المباشرة

٦٤ - لم يوافق مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة حتى الآن على أي قضية قديمة ضمن اختصاصها. ومنذ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لم يتوصل إلى أي اتفاق بشأن عوامل تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة، رغم الشرط الوارد في كتاب القواعد بشأن المعامل المؤثر في حساب المبالغ المدفوعة للكيانات وتسديدها^(١٠) بالبت فيها كل ثلاثة أشهر. ولم تتم إعادة موازنة إيرادات الضرائب غير المباشرة التي تم تحصيلها وتوزيعها، مما يخالف أيضا شرط إعادة الموازنة المنصوص عليه في كتاب القواعد. ولم يتخذ أي إجراء لإنشاء الوحدة المعنية بالاستهلاك النهائي التابعة لمجلس إدارة الهيئة، على الرغم من موافقة المجلس عليها في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأخيرا، لم يتفق مجلس إدارة الهيئة بعد على منهجية دائمة لإعادة

(٩) مصدر المعلومات: مديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك، ووكالة إحصاءات البوسنة والهرسك، وغرفة التجارة الخارجية للبوسنة والهرسك.

(١٠) اعتمد مجلس إدارة الهيئة كتاب القواعد بشأن المعامل المؤثر في حساب المبالغ المدفوعة للكيانات وتسديدها في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

توزيع إيرادات رسوم الطرق التي ينص عليها قانون البوسنة والهرسك المتعلق بضريبة الإنتاج. ويؤدي ذلك إلى تجميد ١٠ في المائة من جميع الإيرادات الناجمة عن رسوم الطرق التي تم تحصيلها منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، والتي تبلغ الآن أكثر من ١٠ ملايين يورو.

٦٥ - وهددت سلطات جمهورية صربسكا بعرقلة القرارات المتعلقة بالضرائب في البوسنة والهرسك بسبب دين مزعوم يبلغ ٣٥ مليون يورو بين الهيئة وجمهورية صربسكا. وقد هددت باتخاذ تدابير جديدة للاحتفاظ بالإيرادات التي تعود إلى جمهورية صربسكا، وشددت على أن تلك التدابير لا تستبعد استرداد صلاحيات الضرائب غير المباشرة التي نقلت إلى الدولة في عام ٢٠٠٣. ويمكن تفسير تلك المطالبات في سياق اعتراضات جمهورية صربسكا المستمرة على نظام الضرائب غير المباشرة وصلاحيات الدولة لجبايتها.

المجلس المالي

٦٦ - لم يحرز المجلس المالي للبوسنة والهرسك أي تقدم نحو اعتماد إطار شامل للموازنة والسياسات المالية العامة في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١١-٢٠١٣^(١١). وينطوي عدم وجود إطار شامل وبالتالي عدم وجود ميزانية للدولة لعام ٢٠١١^(١٢)، على خطر بقاء الدولة في نظام تقشفي للتمويل المؤقت^(١٣). ولذلك، فإن جميع المدفوعات على مستوى الدولة مقصورة الآن على المرتبات والمرافق العامة. أما جميع المدفوعات الأخرى فإما معلقة تماما وإما يوافق عليها في ظروف استثنائية فقط. ولا يمكن لأي مستعمل لموارد الميزانية الشروع في أي نشاط برنامجي جديد أو توسيع أي نشاط حالي. ويؤثر نظام التمويل المؤقت مباشرة في قدرة مؤسسات الدولة على الوفاء بالتزاماتها التشريعية والمتعلقة بالاندماج الأوروبي الأطلسي.

(١١) بناء على الجدول الزمني للميزانية، كان ينبغي اعتماد الإطار بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٠، للتمكن من إعداد ميزانيات عام ٢٠١١ على جميع المستويات. ويعزى التأخير إلى الخلافات بين الكيانات والدولة بشأن حصة الدولة لعام ٢٠١١ من إيرادات الضرائب غير المباشرة.

(١٢) في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك مشروع ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ وعرضه على رئاسة البوسنة والهرسك بوصفها المؤيد الرئيسي للميزانية. غير أنه، في غياب إطار شامل، تتضاءل فرص اعتماد مشروع الميزانية. وفضلا عن ذلك، فإن اعتماد الميزانية سيتطلب موافقة كلا المجلسين في البرلمان على مستوى الدولة ولم يتم بعد تشكيل مجلس شعوب البوسنة والهرسك.

(١٣) اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المقرر بشأن التمويل المؤقت لمؤسسات الدولة والالتزامات الدولية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١١. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك التدابير العملية لتنفيذ المقرر بشأن التمويل المؤقت لمؤسسات الدولة والالتزامات الدولية. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، قام مجلس وزراء البوسنة والهرسك بتمديد المقرر بشأن التمويل المؤقت لمؤسسات الدولة والالتزامات الدولية حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١.

٦٧ - ويؤثر عدم اعتماد إطار شامل على الدولة والكيانات، إذ أنه يجمد تسديد المبالغ بموجب الترتيب الاحتياطي لصندوق النقد الدولي والمساعدة المالية للاقتصاد الكلي من الاتحاد الأوروبي، اللذين لا يمكن دونهما لأي كيان أن يفي بالتزاماته المالية لعام ٢٠١١. وقد واجه الاتحاد مرتين هذه السنة ضرورة تعليق جميع المدفوعات من الميزانية واضطر مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك إلى التدخل في كلتا المرتين. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أصدر الممثل السامي المقرر المتعلق بالتمويل المؤقت للاتحاد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١١، الذي يسمح بعدم الإخلال بمعاملات الميزانية للربع الأول من عام ٢٠١١. وسمح الأمر الصادر عن الممثل السامي بالتعليق المؤقت لبعض قرارات اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك باعتماد الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١١ في البرلمان في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١^(١٤). وتمر جمهورية صربسكا بحالة صعبة أيضا وتسعى، كما أشير إليه أعلاه، إلى ملء الميزانية. وستزداد الحالة سوءاً إذا لم تُستوف معايير صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لدفع المبالغ.

شركة توزيع الكهرباء

٦٨ - لم يحرز سوى تقدم محدود في معالجة المشاكل المتعلقة بشركة توزيع الكهرباء في البوسنة والهرسك. ونتيجة للوضع السياسي، تقوم إدارة الشركة ومعظم أعضاء مجلس إدارتها بتنفيذ ولايات تقنية. ويشمل ذلك مجلس مراجعة الحسابات، الذي يؤدي دورا رئيسيا في اختيار مراجع حسابات مستقل. وجاء رفض المدير العام السماح بإجراء مراجعة مستقلة للحسابات بعد رفضه السماح لمراجع الحسابات التابع للدولة بإجراء مراجعة لحسابات الشركة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الاستثمارات في الهياكل الأساسية لتوزيع الكهرباء ما زالت مجمدة، رغم نمو أموال الاستثمار إلى أكثر من ١٠٠ مليون يورو. ولم يجر تحديث شبكة توزيع الكهرباء منذ أكثر من ثلاث سنوات تقريبا وأصبحت قدرتها على تحمّل جميع المستعملين معرضة للخطر. وفي تقييم أجري في ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، أشارت ثلاث نقابات للعمال ممثلة لعمال الشركة من بنيلوكا وموستار وساراييفو إلى هذه المشاكل. وتطابقت آراؤها، وإن اختلف تشكيلها العرقي.

(١٤) نشرت الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١١ في الجريدة الرسمية للاتحاد البوسنة والهرسك، العدد ١١/١٤ الصادر في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١.

تاسعا - عودة اللاجئين والنازحين

٦٩ - في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اعتمد مجلس شعوب البوسنة والهرسك استراتيجية منقحة لتنفيذ المرفق ٧ للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك. ونتيجة لعدم قيام حكومة جديدة، لم يحرز أي تقدم في التنفيذ. وما زال هناك حوالي ١١٣ ٠٠٠ شخصا مسجلا كنازحين، من بينهم أكثر من ٧ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظروف سيئة في مراكز جماعية.

٧٠ - وقام مبعوث جديد لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معني بحالة النزوح الطويلة الأمد في غرب البلقان بزيارة إلى المنطقة في شباط/فبراير للعمل مع الحكومات على صياغة مشاريع إقليمية لعودة اللاجئين. وستشكل الاستراتيجية المنقحة للمرفق ٧ جزءا من المناقشات الإقليمية وستتيح فرصة جيدة لمواصلة تحقيق هدف الاستراتيجية المتمثل في طي صفحة النزوح في البوسنة والهرسك بحلول عام ٢٠١٤. وإلى جانب مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي يؤدي دور الوكالة الدولية الرائدة في هذا الميدان، سيواصل مكتب الممثل السامي دعم جهود المفوضية.

عاشرا - موستار

٧١ - في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أصدرت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك حكما بشأن دعوى رفعها الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك مفادها أن عددا من الأحكام الواردة في النظام الأساسي لمدينة موستار غير دستورية. وتتصل الأحكام المعنية أساسا بالنظام الانتخابي لمجلس بلدية المدينة. وفي حين أعربت الأحزاب التي يهيمن عليها الكرواتيون عن عدم رضاها لأن الحكم لم يحقق ما يكفي، فقد أعربت الأحزاب التي يسيطر عليها البشناق عن قلقها لأن هذا الحكم سيؤثر سلبا على تقاسم السلطة في المدينة.

٧٢ - وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمد مجلس بلدية موستار، بالإجماع، ميزانية المدينة لعام ٢٠١١. ونظرا لحالات التأخر والتراعات التي كانت تكتنف اعتماد الميزانية في السنوات الماضية، فإن القرار يتيح بريق أمل في أن يتمكن عمدة المدينة الجديد من المضي قدما والتصدي لطائفة عريضة من التحديات الطويلة الأمد التي تعترض سبيل المدينة نحو إعادة اندماجها الكامل.

حادي عشر - مقاطعة برتشكو^(١٥)

٧٣ - واصل كل من المشرف على مقاطعة برتشكو، والمفوضية الأوروبية، وأمانة الجماعة المعنية بالطاقة، العمل على حل مسألة الكهرباء في برتشكو. وبحلول أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اتخذت الخطوات اللازمة لكفالة إنهاء مشكلة الكهرباء في مقاطعة برتشكو بشكل فعال^(١٦).

توزيع إيرادات الضرائب

٧٤ - هذه المسألة لها أهميتها لمقاطعة برتشكو نظرا لأن نسبة تتراوح من ٦٥ إلى ٧٠ في المائة من إيرادات المقاطعة تأتي من الضرائب غير المباشرة. إلا أنه حتى تاريخه لم يكن ثمة حل دائم لتلك المسألة. وتستند حماية مصالح مقاطعة برتشكو إلى قرار فرضه الممثل السامي عام ٢٠٠٧. ونظرا لرفض جمهورية صربسكا رسميا بأن يكون للممثل السامي سلطة التشريع، وذلك بالنظر إلى التواطؤ السابق من جانب الكيانات للانتقاص من المقاطعة، وكذلك نظرا لافتقار المقاطعة إلى إمكانية التصويت لدى مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة، فإن ثمة تساؤلات تتعلق باستدامة هذا الترتيب في أعقاب رحيل الممثل السامي في نهاية المطاف. وشجع المشرف على مقاطعة برتشكو مؤسسات المقاطعة على إعداد

(١٥) انظر أيضا الفقرة ١٧ من هذا التقرير التي تشير إلى أهمية خط الحدود بين الكيانات في برتشكو.

(١٦) في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تعديلات على قانون الكهرباء بجمهورية صربسكا، وهي تعديلات تماشى مع قانون الدولة بصيغته المعدلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، شرعت هيئة الدولة لتنظيم الكهرباء في الإجراءات الداخلية اللازمة من أجل تولي مسؤولية الإشراف التنظيمي على برتشكو، وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، قامت جمعية مقاطعة برتشكو بمواءمة قانونها المعني بالكهرباء مع قانون الدولة المتعلق بمسؤوليات هيئة الدولة لتنظيم الكهرباء في برتشكو. وهيأت جميع هذه التطورات الظروف المناسبة لكي تبرم شركة المرافق العامة عقدا مع شركة الكهرباء لدى جمهورية صربسكا، لمدة ١٢ شهرا قابلة للتجديد لإمداد مقاطعة برتشكو بالكهرباء، وذلك في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويسمح العقد لسكان برتشكو بالحصول على إمدادات كهربائية بموجب شروط شفافة وأسعار مقننة. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اعتمدت هيئة الدولة لتنظيم الكهرباء مجموعة من اللوائح المتعلقة بإقليم برتشكو، وهي كتاب القواعد بشأن إصدار تراخيص مؤقتة من أجل أداء أنشطة توزيع الكهرباء والإمداد بالكهرباء في مقاطعة برتشكو، وكتاب القواعد بشأن طريقة تحديد الرسوم المؤقتة والزيائن الذين لا تنطبق عليهم الشروط في مقاطعة برتشكو. وفي جلسة ١٨ كانون الثاني/يناير، اتخذت هيئة الدولة لتنظيم الكهرباء قرارا بإصدار تراخيص مؤقتة لشركة المرافق العامة للاضطلاع بأنشطة توزيع الكهرباء والإمداد بالكهرباء في مقاطعة برتشكو. وصدر القرار عن الفترة من ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حددت الهيئة أسعار الكهرباء حسب الرسوم المؤقتة بالنسبة للزيائن الذين لا تنطبق عليهم الشروط (الرسوم) في مقاطعة برتشكو.

المقترحات الخاصة بها لتكون أساساً عملياً للمفاوضات مع الكيانات، إلا أنها لم تقم بذلك بعد.

حقوق الناخبين

٧٥ - لم تتمكن نسبة تقرب من ٢٥ في المائة من سكان إقليم برتشكو (٢٨ ٠٠٠ شخص) من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات العامة التي جرت مؤخراً، إذ أن سكان برتشكو الذين لا يتمتعون بجنسية إحدى الكيانات ليس بإمكانهم التصويت. ودفع هذا إلى اتخاذ قرار من جانب اللجنة الانتخابية المركزية يسمح لسكان برتشكو بإعلان خيار للتصويت في إحدى الكيانات، وذلك في الحالات التي ليس لديهم فيها جنسية إحدى الكيانات ولا خيار معلن بالتصويت لدى إحدى الكيانات. واغتنم نحو ٣ ٠٠٠ من سكان برتشكو هذه الفرصة وأعربوا عن الاختيار الذي يفضلونه. ولا يزال عدد الأشخاص الذين ليست لديهم جنسية إحدى الكيانات في تزايد، وذلك مع إصدار بطاقات هوية جديدة. ومن أجل حل هذه المسألة، سيحتاج الاتحاد إلى سنّ لوائح ذات صلة بذلك. إلا أن هذه المسألة لن تسوى إلا بعد تلبية كافة الشروط وتمكن سكان مقاطعة برتشكو بالكامل من إعلان جنسيتهم أو تغييرها.

ثاني عشر - إصلاح الدفاع

٧٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، صرح رئيس جمهورية صربسكا علناً أن جمهورية صربسكا تصر على استفتاء بشأن العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي. وبتحجج العنصر الخطابي جانباً، لم تحرز البوسنة والهرسك أي تقدم صوب تسوية ممتلكات الدفاع، وهو شرط لبدء خطة عمل الانضمام إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي والهدف ٢ فيما يطلق عليه "خطة عمل ٥ + ٢" من بين الأهداف والشروط المحددة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

٧٧ - ونظراً للشلل الحاصل في تكوين حكومة على مستوى الدولة، لم يتم إقرار ميزانية الدولة للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١١. ومن ثم، فإنه لم يكن أمام موظفي وزارة الدفاع وأفراد القوات المسلحة في البوسنة والهرسك إلا فرص محدودة للانخراط في التدريب والأنشطة الأخرى خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١١.

٧٨ - وفيما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١١، سرّحت القوات المسلحة للبوسنة والهرسك ما يقرب من ٢ ٠٠٠ فرد عسكري من الخدمة. وقد سجل ما يقرب من نصف هؤلاء للاشتراك في صندوق استئماني خاص بمنظمة حلف شمال

الأطلسي للمتابعة - وهو ما يطلق عليه برنامج الناتو بريسبيكتيفا - من أجل مساعدة الأفراد العسكريين على الانتقال إلى وظائف مدنية. ولم يتجاوز عدد الأشخاص الذين حصلوا على مساعدة حتى تاريخه ١٠٠ شخص. واجتمعت وزارة الدفاع لدى البوسنة والهرسك مع صناديق المعاشات التقاعدية التابعة للكيانات ووزارات الكيانات المعنية بالحاربين القدماء، من أجل مناقشة القانون المعدل المعني بالخدمة في القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. وقد عدل القانون مباشرة قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من أجل تقديم استحقاقات تقاعدية أكثر سخاء للأفراد الذين من المقرر تسريحهم قريباً. وفي إطار هذا التشريع، يتمكن ما يقرب من ٨٠ في المائة من المستفيدين من البرنامج التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي من ممارسة خيار التقاعد المبكر إذا توفرت الأموال في ميزانية الدولة في البوسنة والهرسك. ولكن نظراً لعدم وجود ميزانية للدولة، لم يتوفر تمويل من هذا القبيل. وهدد العديد من الجنود المتقاعدين بتعطيل البطولات العسكرية العالمية للترجل، التي نظمت في البوسنة والهرسك خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، إذا لم تدفع إليهم استحقاقاتهم بموجب الأحكام المعدلة من القانون. وبالرغم من أن الاحتجاجات قد نظمت أمام برلمان البوسنة والهرسك، لم ترد أنباء بحدوث تعطيلات كبيرة في المسابقات الرياضية.

ثالث عشر - إصلاح الاستخبارات

٧٩ - أقرت رئاسة البوسنة والهرسك في دورتها العادية المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١١ منهاج سياسة الاستخبارات والأمن لعام ٢٠١١، الذي يتضمن المبادئ التوجيهية العامة التي تنظم عمل وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك. إلا أن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لم تقر بعد أيًا من المناهج السنوية لسياسة الاستخبارات والأمن للوكالة.

٨٠ - وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١١، شُغلت مرة أخرى جميع الوظائف لدى أمانة اللجنة المشتركة التابعة للجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك المعنية بالإشراف على وكالة الاستخبارات والأمن، وذلك بشغل مناصي أمين اللجنة والمستشار الخبير، عقب إجراء تغييرات في الموظفين في أواخر عام ٢٠١٠. إلا أنه لم يعين أعضاء اللجنة الجدد، نظراً لعدم تمكن الاتحاد من انتخاب المندوبين لدى مجلس شعوب البوسنة والهرسك.

رابع عشر - القوة العسكرية للاتحاد الأوروبي

٨١ - جرى تقليص قوام القوة العسكرية للاتحاد الأوروبي إلى نحو ٤٠٠ فرد بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، إلا أنها تحتفظ بالقدرة على استدعاء احتياطيات من الخارج. ويوجد مقر القوة ومقر قدرتها المتعلقة بإنفاذ السلام في منطقة سرايفو، مع وجود أفرقة اتصال

ومراقبة في أنحاء البلد. وواصلت القوة العسكرية العمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة لبوسنة والهرسك، وكان استحداث ولايات لبناء القدرات والتدريب محل ترحيب من القوات المسلحة لبوسنة والهرسك، باعتبار ذلك خطوة صوب المزيد من تعزيز قدرات البلد. ولا يزال الدور الرئيسي للقوة العسكرية للاتحاد الأوروبي يتمثل في الإسهام في إيجاد بيئة يسودها السلامة والأمن، وهو أمر يحظى بترحيب واسع من مواطني البوسنة والهرسك. كما ساعدت القوة العسكرية مكتب الممثل السامي وغيره من المنظمات الدولية في الوفاء بولايات كل منها. وفي إطار القيام بذلك، واصلت القوة العمل باعتبارها عنصرا هاما في تحقيق الاستقرار في البلد.

٨٢ - وتمضي الاستعدادات قدما من أجل الاستمرار في الوجود التنفيذي للقوة لما بعد عام ٢٠١١. ومن المهم بالنسبة للقوة العسكرية أن تحتفظ بولاية تنفيذية لفترة تمتد نحو ستة أشهر على الأقل بعد إغلاق مكتب الممثل السامي. وقد واصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي تقديم المشورة السياسية والدعم السياسي إلى بعثة القوة العسكرية.

خامس عشر - بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي

٨٣ - واصلت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي دعم تطوير وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وتعزيز التعاون بين الشرطة وأعضاء النيابة العامة، وبين الشرطة وهيكل السجون، وكذلك في إطار تعزيز المساءلة داخل هيئات الشرطة. وواصلت البعثة عملها بشأن مواءمة الإطار القانوني لأفراد الشرطة وهيئات الشرطة، ودعمت مواصلة تنفيذ قوانين إصلاح الشرطة لنيسان/أبريل ٢٠٠٨، عن طريق تقديمها الإرشاد لمديرية تنسيق الشرطة. وحاليا فإن جميع الهيئات والوكالات المتوخاة في قوانين إصلاح الشرطة لنيسان/أبريل ٢٠٠٨ قد أنشئت بشكل رسمي وهي تستوفي الشروط اللازمة لبدء عملها. وبالنظر لانقضاء ولاية البعثة في نهاية عام ٢٠١١، ستواصل البعثة التركيز على تطوير دورها التشغيلي والتنسيقي إزاء مديرية تنسيق الشرطة، وتعزيز دور الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية باعتبارها الوكالة التي تتولى دور القيادة في مجال التحقيقات، وتعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون، ورعاية التعاون بين مسؤولي الشرطة ووزراء الداخلية.

سادس عشر - الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

٨٤ - جرى تمديد ولاية الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. ويواصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي التنسيق بين مختلف بعثات الاتحاد الأوروبي الموجودة

على الأرض. وقدم الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وفقاً لولايته، إرشادا سياسيا محليا إلى القوة العسكرية للاتحاد الأوروبي وقوة شرطة الاتحاد الأوروبي. وكان التعاون مكثفا أيضا مع وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٨٥ - ويعمل الاتحاد الأوروبي على وضع الصيغة النهائية للأعمال التحضيرية لإنشاء ممثل معزز ووحيد له في البوسنة والهرسك يتولى القيادة في دعم البلد في المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. ومن ثم لن يتولى الممثل السامي بعد ذلك مهام الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وسيكون لدى الممثل الوحيد للاتحاد الأوروبي ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة ومتوازنة من الأدوات التي تكفل زيادة الحوافز التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى أقصى حد ممكن، تماشيا مع الإجراءات المعمول بها. ويعقد الاتحاد الأوروبي العزم أيضا على دعم الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وقد اعتمد مجموعة من التدابير التقييدية في هذا الصدد.

سابع عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٨٦ - اجتمعت اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام مرتين على مستوى المديرين السياسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وفي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١. وقد استمر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في الإعراب عن شواغله بشأن الحالة السياسية للبلد، وكذلك بشأن استمرار الفشل في تحقيق الأهداف والشروط المتبقية اللازمة من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. ونتيجة لعدم وفاء سلطات البوسنة والهرسك بهذه الأهداف والشروط، لم يتمكن المجلس التوجيهي حتى الآن من اتخاذ قرار بشأن إغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي في ٦ و ٧ تموز/يوليه ٢٠١١.

ثامن عشر - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٨٧ - وتمشيا مع مقترحات سلفي بشأن تقديم تقارير دورية لغرض إحالتها إلى مجلس الأمن، وفقاً لما طلبه المجلس بموجب قراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، فإنني أقدم طيبه تقرير دوري الخامس. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس تزويده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم آخر المعلومات الإضافية خطياً. ومن المقرر أن أقدم تقريرتي المقبل إلى الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.